.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الاول من سنة 2020**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 0,1% خلال الفصل الاول من سنة 2020 عوض 2,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 0,9% بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة 5% وذلك في سياق اتسم بانخفاض التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو ضعيف متاثر بتباطؤ الانشطة غير الفلاحية وانخفاض الأنشطة الفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي**  بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 4% في الفصل الاول من سنة 2020 مقابل3,4% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 5% عوض 5,9% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 5,2% عوض 20,9%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجمبدورها، تباطؤا ملحوظا في معدل نموها منتقلة من 4,7% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 0,2%. ويرجع هذا، إلى تباطؤ وتيرة نمو القيم المضافة لأنشطة :

* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1% عوض 1,7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 0,6% عوض 2,9%؛

وإلى انخفاض أنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 0,4% عوض ارتفاع بنسبة 5,4%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 3,4% عوض ارتفاع بنسبة 21,8%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تباطؤا في معدل نموها حيث انتقلت من 3,7% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 1,2%. وذلك نتيجة ارتفاع القيم المضافة لأنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5,8% عوض 4,3%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 3% عوض بنسبة 1,5%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 1,8% عوض 4,6%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 1,1% عوض 1,5%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 0,5% مقابل 4,5%؛

وإلى انخفاض أنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 7% عوض ارتفاع بنسبة 2,9%؛
* النقل بنسبة 2,6% عوض ارتفاع بنسبة 6,4%؛
* التجارة بنسبة 0,4% عوض ارتفاع بنسبة 3%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** تباطؤا ملحوظا بنسبة 0,9% عوض 4,3% خلال الفصل الاول من سنة 2019.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 0,7% عوض ارتفاع بنسبة 1,4% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الاول من سنة 2020 نموا نسبته 0,1% عوض 2,8% السنة الماضية.

**نسبة التضخم ضعيفة**

و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 0,4% عوض 4,1% سنة من قبل، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,3% عوض 1,3%.

**طلب داخلي في تباطؤ**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 0,6% خلال الفصل الاول من سنة 2020 عوض 0,8% نفس الفترة من سنة 2019 مساهما ب 0,6 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 0,8 نقطة.

هكذا، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر تباطؤا في معدل نموها حيث انتقلت من 2,7% خلال الفصل الاول لسنة 2019 إلى 1,4% مساهمة في النمو ب 0,8 نقطة مقابل 1,6 نقطة.

وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 6,2% عوض 3,4% مع مساهمة في النمو الاقتصادي ب 1,3 نقطة عوض 0,7 نقطة.

ومن جهته، واصل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) في تسجيل انخفاض في نسبة نموه قدرت ب (-4,8% ) مقابل (-4,5 %) بمساهمة سلبية في النمو (1,4-) نقطة بدل (1,5-) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (0,5-) نقطة عوض مساهمة إيجابية بلغت نقطتين خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت صادرات السلع والخدمات انخفاضا نسبته 4,4% خلال الفصل الاول من سنة 2020 مقابل ارتفاع نسبته 6,5% سنة من قبل مع مساهمة في النمو ب (1,7-) نقطة عوض 2,5 نقطة. ومن جهتها، سجلت الواردات انخفاضا بنسبة 2,4% عوض ارتغاع بنسبة 1,1% مساهمة في النمو الاقتصادي ب 1,2 نقطة عوض مساهمة سلبية بمقدار (0,6-) نقطة سنة من قبل.

**ارتفاع في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة 0,4% عوض 4,1% خلال الفصل الاول من السنة الماضية وانخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 12,1% عوض 11,1% عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة 0,1% في الفصل الاول من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 3,4% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 3,4% مقابل 3,7% سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 25,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,2%.

و قد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 30,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 32,7 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك تفاقمت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الاول من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,5% إلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

*وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2020:*

